



القدس - الخميس - ١٢ كانون الثاني ٢٠١٧ - الموافق ١٤ من ربيع الآخر ١٤٣٨ هـ - العدد ١٧٠٣٤

## الوزيرة عودة لـ "القدس" نركز على أربعة قطاعات اقتصادية واعدة و نعمل على خطة اقتصادية شاملة تركز على خصوصية كل محافظة والمناطق الصناعية



رام الله- "القدس" دوت كوم- صرحت وزيرة الاقتصاد الوطني عبير عودة : "إن الاقتصاد الفلسطيني يعاني الكثير من المعوقات وفي مقدمتها الاحتلال، إذ تؤكد الحكومة دوما انه لا تنمية في ظل الاحتلال.

ومن أهم المعوقات التي تواجه نمو الاقتصاد الفلسطيني هي عدم القدرة على الوصول والاستفادة من الموارد المتاحة في المناطق المسماة "ج" ، نظرا للعراقيل التي يضعها الاحتلال الاسرائيلي، وتشكل المناطق المسماة "ج" ٦١٪ من مساحة الضفة الغربية ضمن المناطق المسماة "ج"، و تعتبر هذه المنطقة هي الأغنى والأخصب زراعيا، حيث تحتوي على ٩٠% من المقدرات والثروات الطبيعية الفلسطينية، الأمر الذي يعتبر تحديا أمام الحكومة الفلسطينية في الوصول إلى هذه المناطق.

وأشارت عودة، خلال لقاء شامل وحصري مع "القدس"، أن البنك الدولي يقدر أن القيود الإسرائيلية على هذه المنطقة المسماة "ج"، تكلف الاقتصاد الفلسطيني حوالي ٣,٤ مليار دولار سنوياً. وأن الأنشطة الاقتصادية في تلك المنطقة قادرة على توليد ٨٠٠ مليون دولار من الإيرادات الضريبية، وهذا يعادل نصف ديون الحكومة الفلسطينية، وذلك شأنه أن ينعكس بشكل إيجابي على أداء الاقتصاد الفلسطيني، وأن يُغني عن التمويل المقدم والمساعدات من الدول المانحة.

وأضافت عودة التي تعتبر أول امرأة فلسطينية تتولى هذا المنصب منذ تشكيل الحكومات الفلسطينية المتعاقبة منذ العام ١٩٩٤، أن خطة الوزارة والحكومة تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي وفقاً للموارد المتاحة بالشراكة والتعاون مع القطاع الخاص الفلسطيني الذي يعتبر المحرك الرئيس للاقتصاد.

وكشفت عودة عن جهودها لإحياء جسر الملك حسين لتسهيل وتسريع عملية التبادل التجاري بين فلسطين والأردن ضمن خطة مدروسة كانت مجمدة فعلها رئيس الوزراء الأردني .

وفيما يأتي نص اللقاء :

## قانون الشركات القديم .. لا يصلح!

س:كيف تتغلبون على المعوقات؟وما هي خطتكم؟

ج : نحن نعمل في وزارة الاقتصاد بناء على خطة الحكومة. ومن ضمن أولويات الوزارة العمل على توفير البيئة الجاذبة للاستثمار من خلال تطوير البنية التحتية القانونية والتشريعية لما لذلك من أثر على الاقتصاد الفلسطيني. فالوزارة تقوم بتطوير قوانين وأنظمة جديدة وعصرية تهدف إلى تحديث الإطار القانوني وبما ينسجم مع المعايير والمتطلبات الدولية وذلك لتحفيز القطاع الخاص للقيام بدوره كمحرك للتنمية في فلسطين.

فوزارة الاقتصاد تعمل على مراجعة وتحديث بعض القوانين، ومن ضمنها قانون الشركات، فالقانون المعمول به حالياً قانون الشركات الأردني لسنة ١٩٦٤، وهو لا يفي بتلبية التحديات التي تواجه الشركات من ناحية تصنيفاتها أو إجراءات تسجيلها، ولا يأخذ أيضاً بعين الاعتبار المتغيرات والتطورات الحديثة.

لذلك، ومنذ ما يقرب العام اتخذت قراراً بإعداد قانون عصري وحديث للشركات، ونحن حالياً في المرحلة النهائية لإعداد القانون.

وإيماناً بالشراكة المؤسساتية بين وزارة الاقتصاد والمؤسسات الحكومية والقطاع الخاص فقد تمت مشاركة القانون ومراجعته مع جميع أصحاب العلاقة وذوي الاختصاص من القطاع الخاص والخبراء في القانون والوزارات ذات العلاقة وغيرهم فقد شاركوا في مناقشة مسودة القانون، ومراجعة كافة بنوده من خلال سلسلة لقاءات تمت بهذا الخصوص. وحالياً يجري دراسة وترشيح دار خبرة للمراجعة وتدقيق المتطلبات وفقاً للمعايير الدولية لهذا القانون.

كما عملنا في وزارة الاقتصاد على تطوير قوانين أخرى للنهوض بالوضع الاقتصادي الفلسطيني، ومن هذه القوانين قطاع التأجير التمويلي، الذي سيعمل على تحفيز الأنشطة الاقتصادية وتطويرها، حيث إن هذا القانون غير محصور بتأجير السيارات فقط، بل هو يشمل تأجير المعدات والأجهزة التي ستساعد المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في تحقيق غاياتها في الإنتاج وبالتالي في النمو والتطور، حيث يشكل قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في فلسطين أكثر من ٩٠% من منشآت القطاع الخاص.

وذلك بالإضافة إلى اعتماد قانون المعاملات المضمونة، والأموال المنقولة وغير المنقولة في محاولة للتغلب على أهم العوائق التي تواجهها الشركات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على الائتمان في فلسطين.

## التحرر من الاقتصاد الفلسطيني

س: ماهي الخطوات الفلسطينية لمواجهة العقبات والإجراءات الإسرائيلية المعرقلّة لنمو الاقتصاد الفلسطيني ليبقى اسير الاقتصاد الإسرائيلي؟

ج: نحن لا ننفي أن انتهاك إسرائيل لاتفاقية باريس قد قيّد نمو الاقتصاد الفلسطيني، والسياسات التي اتبعتها الاحتلال الإسرائيلي قد سببت تشوهات هيكلية، وأعاققت ودمرت بعض القطاعات الاقتصادية. ولكن بالرغم من تلك القيود فقد استطاعت الحكومة ووزارة الاقتصاد أن تحرز انجازاً، سيظهر أثره مستقبلاً، حيث قامت بتطوير الاستراتيجية الوطنية للتصدير بالشراكة مع القطاع الخاص من أجل تطوير وتشجيع الصادرات والعمل على تخفيف العجز التجاري، وحالياً تعمل على إعداد إستراتيجية الصناعة والتي تركز على سياسة إحلال الواردات وتنمية الصادرات، وجاري العمل على إعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية ولكن هذا يتطلب العمل به على المدى المتوسط والبعيد ورغم ذلك استطعنا احراز تقدم من خلال تقليل الاعتماد على منتجات الاحتلال، وبتتبع الاحصائيات لواقع التبادل التجاري الفلسطيني الاسرائيلي، فإن الميزان التجاري كان يتجه إلى ٨٠% لصالح الجانب الاسرائيلي، وانخفض إلى ٧٠ إلى ٦٠% في العام الماضي.

وما زال العمل جاريا لزيادة حصة المنتجات الفلسطينية محليا ودوليا، والتركيز على قطاع التصنيع والزراعة وزيادة جودة منتجاتها.

وهناك العديد من البرامج التي تعمل على تحسين القدرة التنافسية للمنتج الفلسطيني، وحققنا نتائج جيدة في هذا الخصوص، فقد تم تطوير السياسة الوطنية للجودة من اجل ضمان زيادة قدرة المنتجات للدخول إلى اسواق اقليمية ودولية وعدم الاعتماد على السوق الاسرائيلي.

نحن ندرك أن معظم الصادرات من اسرائيل تتركز بموضوع الكهرباء والنفط، لذلك حاليا هناك مشروع لتوليد الكهرباء ولكن كما ذكرت فإن الحديث عن أثر ذلك سيعتبر مبكرا جدا.

## القطاعات الاربعة

س: ما هي القطاعات التي ركزتم على تحسين جودتها ؟

ج: تم التركيز على عدة قطاعات وتعتبر من القطاعات الواعدة والتي لها تاريخ وتحظى بسمعة جيدة في الأسواق المحيطة، وهي: قطاع الحجر والرخام، وقطاع الصناعات الغذائية والغذائية الزراعية كالتنمر وزيت الزيتون ومنتجاته، ومنتجات اللحوم المصنعة كالمربد و غيرها ، وصناعة الأثاث، والأحذية والجلود ، و صناعة الملابس وهنا يجب الإشارة إلى أننا قمنا بالعمل أيضا على المنتجات الدوائية والمنتجات التقليدية الفلسطينية.

هذه القطاعات تتمتع بالقدرة على النمو والتطور ولدينا العديد من الخبرات في هذه القطاعات وسطرنا العديد من قصص النجاح فيها. وقد تم استهدافها من خلال تقديم مساعدات فنية لها ومساعدتها على التصدير وغير ذلك. فعلى سبيل المثال: تم تشكيل جمعا عنقوديا للأحذية والجلود في الخليل، يضم المنشآت المتناهية الصغر و الصغيرة والمتوسطة وتم العمل معهم وفق منهجية خاصة مما زاد من قدرتهم التنافسية وحسن جودة انتاجهم، وقد أهل ذلك عددا من المنشآت لتصدير منتجاتهم الى ألمانيا وحاليا جاري العمل معهم للتصدير الى انجلترا بالاضافة الى العديد من الدول العربية والاسلامية.

وقد كانت نتائج الاختبار لفحص الجودة مذهلة لهذه المنتجات، فقد حصل المنتج الفلسطيني على اعلى مستوى جودة مقارنة بمنتجات مستوردة.

كذلك الامر في صناعة الحجر والرخام، اذ تعتبر الحجارة الفلسطينية من افضل أنواع الحجارة في العالم، وقد تم من خلال الوزارة إدخال معدات وتقنيات ترفع من دقة وجودة الانتاج، الامر الذي أهل هذه الصناعة للمنافسة وتمكنت من دخول الاسواق العالمية بشكل جيد.

اما بالنسبة لصناعة الاثاث في منطقة سلفيت، فقد تم أيضا من خلال الوزارة تطوير العمل في مصانع الاثاث من أجل زيادة جودة ودقة هذه الصناعة الواعدة لدخول الاسواق العالمية والتصدير للخارج.

س: اين دور وزارة الاقتصاد في مناطق "ج" المهمشة والضعيفة ؟

ج: لقد قامت الحكومة بتشكيل فريق وطني لوضع السياسات من أجل تحديد الاولويات والتدخلات في المناطق المسماة "ج"، ووزارة الاقتصاد الوطني عضوا في هذا الفريق، ونحن وبرغم القيود المفروضة من قبل حكومة الاحتلال في منع الوصول إلى تلك المناطق، إلا أننا ندعو المجتمع الدولي والدول المانحة إلى ضرورة اتخاذ دورها وتحمل مسؤولياتها من أجل تقديم الدعم وتمويل المشاريع لخلق فرص عمل وتحسين البنية التحتية والتعليمية وتقديم الخدمات الصحية، لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لأبناء شعبنا في تلك المناطق.

وقد حققنا نجاحا في هذا السياق، من خلال الخدمات الإغاثية التي تُقدم لتعزيز صمود ابناء شعبنا في تلك المناطق، على أمل أن يتم حراك دولي لاستعادة هذه المناطق وإعادة سيطرة الحكومة الفلسطينية عليها.

من أهم الخطوات أيضا التي تمت هي تحويل المنطقة من تصنيف "ج" إلى "ب" وذلك ضمن النجاحات التي قامت بها الحكومة في اطار تطوير المنطقة الصناعية.

س: ما هي الخطة التي تعملون عليها الان ؟

ج: : حاليا انتهينا من اعداد الاستراتيجية القطاعية للاقتصاد الفلسطيني ٢٠١٧- ٢٠٢٢ والتي تم الاعتماد بشكل كامل في اعدادها على اجندة السياسات الوطنية التي اقرها مجلس الوزراء الفلسطيني والحكومة الفلسطينية حيث تم إعدادها من قبل فريق وطني وبرئاسة مجلس الوزراء. وتهدف الخطة بشكل اساسي لتحقيق النمو وخلق فرص عمل، والتركيز أيضا على خلق بيئة جاذبة للاستثمار.

وستركز الاستراتيجية على ابراز خصوصية كل محافظة من محافظات الوطن والقدرات والثروات والتخصصات والصناعات في كل منها، وتستند خطة العمل على توجيه وتوزيع وفرز وإدارة الموارد والقدرات

والخبرات والثروات المتاحة بصورة سليمة ومتكاملة ومدروسة لدعم الاقتصاد الفلسطيني وإيجاد فرص عمل واستثمار دفع عجلة النمو الاقتصادي.

فعلى سبيل المثال: تعتبر منطقة الشمال طولكرم ققليلية منطقة غنية بالمياه وهي تختلف عن اي منطقة فلسطينية اخرى، لذلك سيتم التوجه إلى المستثمرين من أجل زيادة الاستثمار في القطاع الزراعي، والانتاج الزراعي والصناعات التي تستهلك المياه.

س:ماذا عن دور المناطق الصناعية الفلسطينية؟ وهل الهيئة الخاصة بإدارة المناطق الصناعية تقوم بدورها؟

ج: لدينا اليوم اربع مناطق صناعية ،في مدينة اريحا وبيت لحم وجنين وغزة.

تم دعم تطوير منطقة صناعية في بيت لحم بمساحة نحو ٢٠٠ دونم بتمويل فرنسي ، يعمل فيها حاليا ستة مصانع وهناك ٢٠ عقدا موقعا لإقامة مصانع في هذه المنطقة، والهيئة تقدم لهم دعما فنيا وماليا من خلال رزمة الحوافز التي يوفرها قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني وبعض المشاريع الأخرى مثل مشروع المنحة الفرنسية .

كما تم دعم البنية التحتية للمنطقة الصناعية في اريحا بقيمة ٩٠ مليون دولار من قبل الحكومة اليابانية، وتم دعم اقامة ١٣مصنعا في هذه المنطقة بنحو ٥ ملايين دولار، وسيتم تقديم الدعم المادي ل ١٠ مصانع اخرى خلال المرحلة المقبلة، وتصل قيمة الدعم الى ما يقارب ٥٠٪ من تكلفة المصنع..

حاليا تعمل ثلاثة مصانع في منطقة اريحا، وهناك ٤٠ عقدا موقعا لإقامة مصانع في المرحلة القادمة في هذه المنطقة. كما تضم المنطقة الصناعية في اريحا، ثلجات تبريد ومصانع تغليف المنتجات، وقد تم الاستفادة من الخبرة اليابانية في هذه المجالات، مع اتاحة المجال امام جميع المصانع للاستفادة من هذه الخبرة والمعدات والاجهزة والثلجات في الزراعة والصناعة.

لقد بدأ العمل على انشاء منطقة جنين الصناعية الحدودية والتي تعتبر من اكبر المناطق الصناعية، وهي بمساحة تزيد على ٩٣٠دونماً، وقد تم التفكير والعمل على لإقامتها منذ عام ٢٠٠٠، ولكن نظراً لحساسية موقعها على الخط الاخضر، فقد عرقلت السلطات الإسرائيلية انطلاقتها في ذلك التاريخ، إذ رفضت الحكومة اقامتها في المنطقة المسماة "ج"، وقد تم بحث الامر وبضغط من الدول المانحة تم تحويلها الى منطقة ب.

ويقدم الجانب الألماني الدعم في هذه المنطقة بجزء بسيط بقيمة ٤,٥ مليون دولار، يقوم الأتراك بتنفيذ المشروع، وسيعملون على جلب استثمارات تركية الى هذه المنطقة، وتقديم حوافز لهم مساوية لأي مستثمر يستثمر في الاراضي التركية.

وتعتبر هذه المنطقة خصبة زراعية، وهي منطقة صناعية زراعية ذات افضلية وامتيازات وتسهيلات جيدة، ويصبح الانتاج فيها مجديا للتصدير .

## العقبة الاسرائيلية

س: ما هي اسباب التأخير في افتتاح العمل في منطقة جنين الصناعية الحدودية؟

ج: اسباب التأخير هو رفض الجانب الإسرائيلي تحويل اراضي هذه المنطقة من ج الى ب ،حيث استغرق ذلك سنوات ومنذ عام فقط بدأنا ببناء اسوار المنطقة والشروع بتجهيزها من لحظة الموافقة الإسرائيلية ،ويستغرق التجهيز عامين ومع نهاية العام ٢٠١٨ سنبداً استقبال المصانع فيها والشركات.

## معضلة الخليل

س: ماذا عن باقي المناطق الصناعية في المحافظات الاخرى ؟

ج: :منذ عام ونصف العام ونحن نعمل على المنطقة الصناعية في الخليل، كانت المعضلة في البداية ايجاد الاراضي المخصصة لهذه المنطقة في واحدة من اكبر محافظات الضفة الغربية وبعد ان وجدنا المساحة والموقع المناسب تبين ان مساحة ١٥٠٠ دونما من الأرض مصنفة حسب المناطق المسماة ج، بينما المساحة الكلية للأرض هي نحو ٢٠٠٠ دونم، وهذه هي المعضلة .

وما زلنا نعمل مع الدول المانحة للضغط على اسرائيل من اجل تحويلها الى منطقة ب ، كي نباشر في العمل، ولكن هناك رفض إسرائيلي قاطع.

تم إبلاغنا من الجانب الاسرائيلي بالشروع في البناء على أن يتم إعطاء التصاريح فيما بعد، ولكن من جانبنا نعتبرها مخاطرة ونرفض ذلك على ضوء تجاربنا السابقة في المنطقة الصناعية - بيت لحم، حيث أن هناك منطقة لا تتجاوز ٥٠٠ متر من الشارع المصنف في المناطق المسماة "ج" وذلك عبر الشارع المؤدي إلى المنطقة الصناعية، أقدم الحكم العسكري والجيش على اغلاق الشارع وفرض اكثر من مرة اجراءات تعسفية

لعرقلة العمل ٤٠ يوما في الصيف الماضي ٢٠١٦ بحجة ان ذلك ضمن صلاحياتهم على ٥٠٠ متر، ولم يفتح إلا بعد تدخل فرنسي وإثارة الموضوع مع الفرنسيين.

ولهذا لا نريد خوض نفس التجربة والمخاطرة في الخليل فاكثر من ثلثي المنطقة تقع في مناطق (ج)، لهذا نعمل بقوة وضغط من جميع الاطراف من اجل تحويلها بالكامل الى منطقة (ب) لنتمكن من العمل بحرية، إذ ان هناك فرص جيدة لدعمها حيث توجهنا الى روسيا والصين اللتين ابدتا استعدادهما للمساهمة فيها.

كذلك هناك جاري التخطيط لاقامة المنطقة الصناعية التكنولوجية في مدينة طولكرم، ومثلها تم الشروع بإقامتها في بيرزيت بدعم من الهند.

## مدينة صناعية في غزة

س:ماذا عن قطاع غزة ؟

ج:صحيح ،هناك مدينة صناعية متكاملة منذ التسعينيات- قريبة من معبر ايرز-،خرجت في السنوات الماضية معظم المصانع منها،تمكنا في هيئة المدن الصناعية من إعادة المصانع اليها بنسبة اشغال نحو ٧٠٪، وكانت المشكلة الاساسية هي مشكلة الكهرباء تمكنا من توفير الكهرباء ٢٤ ساعة دون انقطاع،ونحاول العمل لتصدير منتجاتهم للخارج، وهذه المنطقة الصناعية تضم عددا من المصانع منها كوكاكولا ،ومصانع النسيج والبلاستيك والاثاث وغيرها . اجرينا الاتصالات لتوفير الدعم المادي من البنك الدولي والاتحاد الاوروبي وغيرهم وقريبا سيبدأ تنفيذ مشروع بدعم اوروبي لتشجيع المصانع للانتقال الى المنطقة الصناعية من خلال توفير رزمة من الحوافز المالية والفنية للمصانع التي ستنتقل ..

نمو الاقتصاد الوطني

س:ما هي نسبة النمو التي حققها الاقتصاد الفلسطيني ؟

ج :لقد حققنا نسبة نمو ٣،٩ ٪ وهذا انجاز إذا تم احتساب المعدل للسنوات الثلاث الماضية ،كانت ٣،٣ ،وهو مؤشر مبشر على ان هناك نموا وتقدما في الاقتصاد الفلسطيني بالرغم من كل المعوقات الإسرائيلية.



وكل السياسات المتبعة والمعمول بها تدفع باتجاه النمو الاقتصادي المتزايد، إذ تم اطلاق الاستراتيجية الوطنية للتصدير لزيادة الصادرات الوطنية سنوياً بنسبة ١٣٪ للسنوات الخمس المقبلة، وكلما زادت الصادرات زاد الانتاج وارتفع الطلب على العمالة وزادت فرص العمل والنمو الاقتصادي، وقريباً سنطلق الاستراتيجية الوطنية للصناعة والتي تهدف بشكل اساسي على زيادة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي، وخلق فرص عمل وزيادة حصة المنتج المحلي وطنيا ودوليا.

ونحن نعمل على مواصلة النمو الاقتصادي من خلال رفع عدد المصانع المقامة ورفع جودة التصنيع، وتمكين منتجاتنا من المنافسة محلياً وفي الاسواق العالمية، مع العلم ان حصة المنتجات الوطنية لا تغطي بشكل عام ٢٠٪ من حاجة السوق المحلي بالرغم من انها في بعض القطاعات تتجاوز ٥٠٪ و ٨٠٪ من المواد الإسرائيلية او مستوردة .

## نسبة نمو .. غير مرضية

س: هل هذه النسبة من النمو مرضية ؟

ج: اكيد باننا نطمح لزيادة النمو لانه لدينا فرص للنمو اكبر، ولكن للأسف عدم قدرتنا على استغلال اراضينا وخاصة في المناطق المصنفة ج، اضافة للعقبات والإجراءات التي يضعها الاحتلال تحد من نسبة نمو اقتصادنا، بالإضافة الى عدم سيطرتنا على المعابر والموانئ والحدود، وعدم تمتعنا بالاستقلالية، ورغم كل ذلك تمكنا من تحقيق نسبة نمو دول مستقلة ومستقرة لم تحقق ذلك.

## خطة طموحة

س: هل لديكم خطة لتطوير قطاع الزراعة والصناعات الزراعية، في ظل تراجع مساهمة الزراعة في الناتج الوطني ؟

ج: نعم لدينا خطة طموحة وواعدة، ومدمجة فاجندة السياسات الوطنية والاستراتيجية القطاعية للاقتصاد ركزت بشكل اساسي على قطاع الصناعات الزراعية فالنهوض بقطاع التصنيع في هذا القطاع يعتمد على القطاع الزراعي والعلاقة بينهما تكاملية. وقد انشأت منطقة اريحا الصناعية لهذا الهدف ايضا فهي منطقة مختصة بالصناعات الزراعية. كما ان منطقة جنين صناعية زراعية.

ومعروف انه في السنوات العشر الاخيرة كان هناك انخفاض ملحوظ في مساهمة الزراعة في الناتج المحلي، من ١٥٪ الى ٣،٤٪ نتيجة ترك الكثير من المزارعين لاراضيهم، وشح المياه والعراقيل الإسرائيلية في مناطق ج، المعوقات والخسائر التي تعرض لها الكثير من المزارعين في السنوات الأخيرة، واهمال الزراعة في خضم الاوضاع السياسية الصعبة.

## مواجهة غزو المنتجات الاسرائيلية

س: في الوقت الذي نطالب فيه العالم بمقاطعة منتجات المستوطنات، كيف يسمح بدخول بضائع المستوطنات؟ وكيف تواجهون غزو المنتجات الإسرائيلية للاسواق الفلسطينية؟

ج: نحن نعمل على مكافحة منتجات المستوطنات منذ العام استنادا الى قرار بقانون رقم (٤) لسنة ٢٠١٠ بحظر ومكافحة منتجات المستوطنات، وقبل ايام شاركت في مبادرة جميلة أعجبتني في احدى المدارس تقوم الطالبات برسم معبر يدعو لمقاطعة البضائع الإسرائيلية، وتوعية الطلاب لأهمية دعم المنتج الفلسطيني والاقبال عليه، وقد انعكست هذه المبادرة ليس على طلاب وطالبات هذه المدارس وانما على الاهالي .

ونحن نعمل مع الضابطة الجمركية ٢٤ ساعة يومياً لضبط تهريب منتجات المستوطنات ومصادرتها، وللعلم انه صودرت كميات كبيرة في العام ٢٠١٦.

اما بما يتعلق بالبضائع الإسرائيلية فهذا يحتاج الى توعية فلسطينية لوقف شرائها، ومن اهم وسائل التوعية هي المدارس واهمية التعريف بالمنتج الفلسطيني وجودته العالية واهمية شراؤه في خلق فرص العمل. ولا بد ان يعلم المواطن الفلسطيني ان مؤسسة المواصفات والمقاييس تتبع المواصفات والمقاييس الدولية.

وقد قمت بزيارة العديد من المصانع الفلسطينية خلال العام والنصف الماضيين، وفوجئت من مدى الجودة والمواصفات العالية التي وصلت اليها منتجاتنا الفلسطينية ومن ارتفاع الطلب على الكثير من المنتجات الفلسطينية التي اصبح لها اسم وسوق قوي وكبير.

وهناك مصانع فلسطينية ٦٠٪ من انتاجها يذهب الى إسرائيل لجودته ومواصفاته العالمية، منها الحديد والالومنيوم، والمنتجات اغذية، الشوكولاتة، الحجر والرخام، ومنتجات الالبان والحليب الخ...

كان هناك مرحلة صعبة ومشاكل مثل اعاقه دخول المواد الاولية اللازمة للصناعة او رفع نسبة الضرائب والجمارك عليها وتعطيل دخولها، وحجز المواد الخام في الموانئ والمعابر، فلم يكن لدينا وضع مستقر في

الانتاج نظراً للمعوقات والعراقيل التي يفرضها الاحتلال ،مما تسبب في ان المنتج الفلسطيني كان يتواجد بشكل متقطع او يختفي فترة من السوق ويعاود الظهور،في حين ان المنتج الإسرائيلي دائماً موجود ومتوفر وحاليا تحسن الوضع اكثر واصبح لدينا استقرار بتوفر المنتج الفلسطيني ولا بد من ان يفضل على المنتج الإسرائيلي ويحل مكانه .

س: ماذا بخصوص دخول المنتجات الفلسطينية للقدس ؟ وهل تم حل مشكل المصانع التي منعت من إدخال منتجاتها للمدينة المقدسة؟

ج:كان لدينا ٥ مصانع تعرضت للمنع الإسرائيلي،وخرجت السلطات الإسرائيلية بفكرة ان هذه المنتجات تصدر من فلسطين الى إسرائيل،وهذا موقف إسرائيلي مرفوض سياسياً وفق كافة الاتفاقيات ،لن نقبل ان يكون هنا استيراد وتصدير من الضفة الى القدس العربية ،عاصمة الدولة الفلسطينية،وهي جزء من اراضيها ،نحن لا نصدر للقدس ونرفض تعبئة طلب إسرائيلي لهذه الغاية .

وبعد بحث ونقاش مع الجانب ونحن نصر بالمعاملة بالمثل، فما سيتم طلبه من منتجاتنا سنقوم بطلبه وتطبيقه على المنتجات الإسرائيلية ،والمشكلة لم تنته، واللجان الفنية تعمل من قبل الطرفين لبحث الآلية للتعامل المستقبلي.

وهي خمسة مصانع الجندي والجبريني والسلوى والسنيرة وغيرها .

### **المنتجات الإسرائيلية المسرطنة!**

س:ماذا عن المنتجات الإسرائيلية التي ثبت انها مسرطنة وتم سحبها من المجمعات التجارية الإسرائيلية وتدخل للأسواق الفلسطينية؟

ج:الإدارة العامة لحماية المستهلك تقوم بالفحص بشكل دوري وسحبت الكثير من المنتجات الإسرائيلية من الأسواق ومؤخرا تم سحب سلطات ومعلبات ثبت انها غير صالحة او تعاني من مشاكل ونسبة المواد الحافظة فيها عالية جداً ،وليست وفق المواصفات وتم سحبها من الأسواق الفلسطينية.

س:رفع نسبة التصدير الى الدول العربية؟وهل يجري وفق خطة مدروسة واتفاقيات ؟

ج:طبعا ضمن الاستراتيجية الوطنية للتصدير والتي تهدف لزيادة التصدير السنوي بنسبة ١٣٪ سنوياً، ونحن نعمل حالياً لتسهيل عملية التصدير، وجود الماسح الضوئي على جانبي الجسر الاردني لتسهيل وسرعة التصدير إلى الخارج .

وعملية الماسح الضوئي على الحدود ستوفر الوقت والجهد وتقلل الكلفة التي تفقد المنتج الفلسطيني الميزة التنافسية وترفع سعره في الأسواق الخارجية، مع وجود هذا الماسح الضوئي على جانبي الجسر العملية أسرع بكثير وتخفض التكاليف . حيث انه في حال الانتهاء من وضع الماسح في الجانبين الاردني والإسرائيلي ستقل تكلفة المنتج الفلسطيني ما بين ٢٠ الى ٣٠٪ الامر الذي يرفع القدرة التنافسية ويقلل تكاليف المنتج الفلسطيني .

وعملية استكمال الماسح الضوئي على الجانب الأردني هو بدعم الحكومة الأميركية، و حالياً يجري الانتهاء من العمل على تركيب الماسح في الجانب الإسرائيلي . و نتوقع خلال الأشهر الثلاثة المقبلة ان ينتهي الجانب الإسرائيلي من تركيب الماسح الضوئي لتنتقل عملية التصدير بشكل اوسع واسرع واقل تكلفة بدعم من الهولنديين . والاميركيين والهولنديين على تواصل مستمر مع الإسرائيليين لتسريع عملية تركيب هذا الماسح، وعدم وضع اي معوقات في وجه الاستيراد والتصدير .

كذلك هناك جهود وعمل ضخم مع الأردنيين واليابانيين في نفس الوقت على جسر الملك حسين، ضمن المبادرة اليابانية (ممر السلام الامن) نعمل من اجل إقامة ممر تجاري فقط موازي لممر المسافرين، من المنطقة الصناعية في اريحا الى الجسر الاردني مباشرة.

وهو اضافة لزيادة التصدير الفلسطيني، وجاء هذا الموضوع خلال لقاء مع رئيس الوزراء الاردني العام الماضي تم خلاله فحص مشروع مخطط موجود مسبقاً بهذا الشأن كان مجمد، امر خلال اللقاء فوراً باخراج المخطط وتفعيله والعمل عليه باسرع وقت ممكن ضمن الخطة والمبادرة اليابانية .

وهو مشروع اردني فلسطيني مرتبط بالمبادرة اليابانية، ويشمل ماسحا ضوئيا ثانيا لدخول وخروج البضائع الفلسطينية بكل سهولة ويسر ودون تعقيدات وتكاليف مضاعفة بالتعاون مع اليابانيين، وهذا الخط اسهل واكثر امان إذ لا يوجد مسافرون وانما معبر تجاري مباشر من المنطقة الصناعية الى الجانب الاردني مباشرة وفق اجراءات وفحوصات مطورة سريعة وسهلة.

## اتفاق باريس

س: ماذا عن اتفاق باريس؟ وهل هناك تطوير لهذا الاتفاق ام استغلال لما هو ضمن الاتفاق المبرم ؟

ج: اتفاق باريس هو اتفاق مرحلي، كان يفترض أن يستمر لمدة خمس سنوات ، على أن يتم التفاوض على معطيات المرحلة النهائية، لم تتصرف كشريك تجاري محكوم ببند البروتوكول، ورغم نص الاتفاق على سيادة القرار الفلسطيني الاقتصادي بما يتواءم مع احتياجات السوق إلا ان اسرائيل قامت بانتهاك بنود باريس بما يخدم مصالحها ويعيق تطور الاقتصاد الفلسطيني، كونها قوة احتلال

لقد نص الاتفاق على سيطرة الفلسطيني على المعابر الخاصة بنا، وعلى حرية حركة البضائع والأشخاص، وعلى توسيع قوائم السلع وإضافة بنود وفقا لاحتياجات السوق، فعلى سبيل المثال نصت الكوتة الخاصة بالاسمنت على استيراد ٤٠٠ ألف طن إلى الضفة وقطاع غزة في حين أن الاحتياجات حاليا تتجاوز ٣ ملايين طن سنويا، مما يضطرنا إلى استيراد الاسمنت ودفع تعرفة جمركية، مما يزيد التكلفة بالإضافة إلى التكاليف المترافقة من احتجازها من الجانب الإسرائيلي لأغراض الفحص وأمور مشابهة.

معظم (الكوتة) بالنسبة للاسمنت ٨٠ إلى ٩٠٪ هو اسمنت اردني، مع ان الكوتة (اردني - مصري )، ولكن لقرب الحدود مع الضفة ، إن تكلفة الاسمنت الأردني أفضل نظرا للشحن، وأحيانا نقوم باستغلال الكوتة الخاصة بقطاع غزة لان المخصص ٢٠٠ الف طن للضفة الغربية و ٢٠٠ الف لقطاع غزة، لان القطاع يتلقى الاسمنت من الدول المانحة

بالإضافة إلى ما نصت عليه البروتوكول من تطبيق التعرفة الفلسطينية الخاصة والمواصفات، وعلى المحافظة على وحدة الأرض وتكاملها وعدم التغيير ، بالإضافة على ما نصت إليه اتفاقية اوسلو على سيطرتنا على الحدود البحرية، والكثير من البنود التي تم انتهاكها على أرض الواقع، بل وقامت اسرائيل بإصدار تعليمات وقرارات تعيق وتحد من تنمية القطاع الاقتصادي الفلسطيني كي يبقى رهينا للاقتصاد الاسرائيلي.

س: هل تعملون على مؤتمر تشجيع الاستثمار خلال العام ٢٠١٧؟

ج: لا شك ان جلب المستثمرين الى فلسطين ليس بالعمل السهل واليسير، وغالبية المستثمرين يقيمون المخاطر التي قد يتعرضون ومشاريعهم لها في حال استثمروا في الضفة الغربية او قطاع غزة، والمخاطر السياسية عندنا عالية، بالرغم من المردود المادي العالي جداً والمتنوع للسوق المالي الفلسطيني يجد ان ٧٥٪ من

الشركات المدرجة في السوق تحقق ربحا جيدا ومرتفعا، يساوي من ٣٠ الى ٤٠٪ من رأس المال وهي غير موجودة في اي دولة في العالم

ومشكلتنا مع الاحتلال عند التخطيط لمؤتمر استثمار ،نقدم ١٠٠ تصريح دخول لمستثمرين ورجال اعمال الحكم العسكري يوافق على ٥ الى ١٠ مستثمرين من ١٠٠،وهنا لو توفرت نية الاستثمار في الاراضي الفلسطينية عدم إمكانية دخوله وعرقلة تواصله واشرافه على استثماراته وعمله ومصنعه وشركته تجعل من الصعب الاقناع بالقدوم والاستثمار .

وهنا لا بد من الاشارة الى قصص نجاح للعديد من المستثمرين الذين تمكنوا من الدخول والعمل ،وعدد المستثمرين الفلسطينيين ورجال الاعمال عددهم كبير في دول الخليج والعالم العربي وفي الدول الأوروبية والمشكلة الأساسية عدم القدرة على توفير التصاريح وحرية الدخول للاراضي الفلسطينية.

س:كيف هي العلاقة مع القطاع الخاص الفلسطيني ؟

ج:ممتازة،ونحن نشرك القطاع الخاص الفلسطيني في كل صغيرة وكبيرة تتعلق بالاقتصاد،فالقطاع الخاص اهم محرك للاقتصاد الفلسطيني،واشكر هذا القطاع الذي رغم كل التحديات والمعوقات الإسرائيلية قادر على العمل والانتاج وتحقيق انجازات وارياح .

=====

وممثلو القطاع الخاص موجودون على رأس مجالس ادارات الهيئات التي نشرف عليها،واللجان الخاصة بالقطاعات الاقتصادية المختلفة،والمجلس التنسيقي للقطاع الخاص موجود معنا في كل نشاط اقتصادي.

مع العلم انه لا توجد لدينا شركات حكومية او استثمارات حكومية باستثناء صندوق الاستثمار الفلسطيني والباقي للقطاع الخاص الذي يعتبر المحرك الرئيس للاقتصاد الفلسطيني .

## لا علاقات مع الاسرائيليين

س:قررت الحكومة الإسرائيلية بعد قرار مجلس الامن ٢٣٣٤ قطع العلاقات مع السلطة باستثناء التنسيق الامني ،كيف تتابعون الوضع الاقتصادي ؟وكيف هي العلاقات مع وزارة الاقتصاد الإسرائيلية ؟

ج: لا يوجد اي علاقات مع الجانب الاسرائيلي بما يتعلق بالموضوع الاقتصادي، حيث لم يتم عقد اجتماع اللجنة المشتركة الخاصة بباريس بروتوكول منذ أعوام، ولا يوجد اي اتصال مع وزارة الاقتصاد الاسرائيلية، وتتمحور العلاقة مع الجانب الاسرائيلي ضمن المواضيع الفنية التي بحاجة إلى متابعة يومية تتعلق بمصالح الشعب وتسيير احتياجاتهم، وخاصة بموضوع الاستيراد والتصدير، والحصول على الرخص اللازمة لذلك وشهادات المواصفات والتعليمات الفنية للمنتجات.

س: اين دور وزارة الاقتصاد الفلسطينية من الوضع الاقتصادي الصعب في القدس؟ وضع الاسواق القديمة والاقتصاد الفلسطيني منهار وهناك عشرات المحال التجارية التي اغلقت بضغط وجراء الضغوط الإسرائيلية؟

ج:الاقتصاد المقدسي يهنا ونركز عليه،وعملنا على تنظيم دور الغرفة التجارية في القدس للقيام بدورها افضل ،كذلك تقدمت الحكومة بمساعدات مالية ب ٣الاف دولار لكل تاجر ،وحالياً نعمل مع جميع المانحين لدعم القدس وتنسيق هذا الدعم ليشمل كل القطاعات ووضع خطة لتنمية الوضع في القدس والنهوض بها.

وليصبح النمو الاقتصادي جيداً ،لدينا خطة لتقديم حوافز جيدة للتجار والمستثمرين في القدس وهي قيد الدراسة من قبل الحكومة الفلسطينية .

س:ماذا عن حجم التجارة البينية بين الضفة الغربية وقطاع غزة؟ كانت ٢٥٠ الى ٣٠٠ مليون سنوياً؟

ج: لا يتم احتساب التجارة البينية بين محافظات الوطن وفقاً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، حيث يتم احتساب احصائيات التجارة الخارجية مع باقي دول العالم، قطاع غزة هو جزء اصيل من وطننا الحبيب، لكن يتم احيانا احتساب عدد الشاحنات التي تدخل إلى قطاع غزة من خلال مؤسسات دولية، وهي لا تعطي رقماً دقيقاً حول قيمة التجارة البينية مع قطاع غزة، أما بما يتعلق بالمقاصة ورسوم التعرفة الجمركية فيتم تنظيمها من قبل هيئة تنظيم المعابر ووزارة المالية .

قضية إعادة أعمار غزة هو من ضمن الأولويات في أجندة السياسات الوطنية، ونحن على تواصل مع الدول المانحة من أجل النهوض بالاقتصاد في الضفة وغزة معاً، وجهودنا مستمرة من أجل تحقيق مصلحة الشعب الفلسطيني وإعادة لحمته.

س: اين يقف الاقتصاد الفلسطيني من مؤشرات التنافسية العالمية ؟

ج:النمو الاقتصادي ٣،٩ يظهر قوة وحيوية الاقتصاد الفلسطيني،بالمقارنة مع الدول المحيطة والاقليم ،نموها اقل واقتصادها اضعف،مع العلم انها دول مستقلة وقائمة ولا تواجه احتلالاً وعراقيله،ورغم ذلك نحن في وضع

اقتصادي ينمو ويتطور ويدخل مراحل متطورة، تشارك في الاقتصاد العالمي ولو بجزء يسير، بدليل الاتفاقيات العالمية واتفاقيات وقعا عليها مع عشرات الدول المتقدمة.

ففي العام ٢٠١٦ لجنة مشتركة فلسطينية اميركية iT. وكذلك مع روسيا .

وتوصلنا الى اتفاق مع الروس والاوروبيين لاعفاء البضائع الفلسطينية من الجمارك.

تم توقيع اتفاقية اعفاء جمركي وحماية الاستثمارات المتبادلة مع البلدين.

وتم توقيع اتفاقية بين هيئة المناطق الصناعية وهيئة المناطق الصناعية الحرة الروسية.

كما وقعا اتفاقية تعاون مع البرتغال .

كذلك قمنا باحياء الاتفاقيات الموقعة مع العديد من الدول من ضمنها الاتفاقية الموقعة مع روسيا منذ ٢٠٠٥، والاتفاقية مع الصين والاتفاقيات الموقعة مع الدول العربية، لان هناك دولا عربية لا تقوم بالالتزام او لا تطبق هذه الاتفاقيات، ثنائياً وجماعياً .

س: كيف تقيمين العلاقات مع البنك الدولي؟

ج: جيدة، رغم ان المؤشر العام ٢٠١٦ احبطنا، ولم يكن كما كنا نتوقع، إذ استخدم البنك آلية جديدة تبين من خلالها ان كل الدول تراجعت، حتى المسؤولين في البنك اتصلوا يؤكدون لنا ان الاقتصاد الفلسطيني لديه القابلية وحقق تقدماً بشكل ملحوظ في البيئة القانونية والاجراءات والتطبيقات، وان الآلية الجديدة هي التي انعكست على الوضع العام لمعظم الدول .

وهناك تشاور مستمر ودعم كبير للاستراتيجية التي ننتهجها ونعمل وفقها وللاجندة في وزارة الاقتصاد.

## فريق اقتصادي وطني

س: أصدر الرئيس محمود عباس مرسوماً لتشكيل فريق اقتصادي وطني برئاسة رئيس الوزراء لمتابعة توصيات مؤتمر "ماس" الاقتصادي؟ هل بدأ العمل ومتى يجتمع؟

ج: المؤتمر كان ناجحاً لأنه كان فلسطينياً - فلسطينياً تم طرح كافة الأمور بشكل مفصل، حددنا فيه الخطوط التي نعمل عليها، إذ نريد مساعدة القطاع الخاص في تنفيذ الكثير من الأهداف .



وهذا الفريق اجتمع برئاسة رئيس الوزراء ما اعطاه اهمية كبيرة ،واجتمعنا كفريق متكامل وانبثق عنه تشكيل فريق مصغر لمتابعة التوصيات والعمل على تنفيذها ،وسينبثق عنها خطط طويلة ومستوطنة وقصيرة الامد .

جولات

س:لماذا لا تقوم وزيرة الاقتصاد بالتجول في المرافق الاقتصادية والاطلاع على هموم ومشاكل وتطلعات القطاعات الاقتصادية المختلفة؟

ج:انا بشكل دوري اقوم بزيارة كافة المحافظات الفلسطينية ولم يبق منطقة لم أزرها وعلى إطلاع ومتابعة للوضع الاقتصادي والمرافق الاقتصادية بشكل دائم ،واعتقد اني قريبة جداً من المواطنين ومن التجار والاقتصاديين ،بابي دائماً مفتوح ومكتبي يستقبل الجميع بموعد مسبق ودون موعد وفي الحالات الاستثنائية وحتى في ساعات المساء اتجول على الاسواق في الضفة وفي المرافق الاقتصادية ،وارى اني اكثر وزير اتجول ،كما ان هاتفي الجوال لا يتوقف وفي اتصال مباشر مع المراجعين والقطاع الخاص والاقتصاديين والمواطنين.

س:هناك من يتحدث عن هروب لبعض المستثمرين ،والاستثمار خارج الاراضي الفلسطينية صحيح؟هل هو بحث عن جنسيه ام عن فرص ربح أكبر؟

ج:لا ارى ان هناك مستثمرين يتوجهون نحو الخارج،ارى العكس لان المستثمر الفلسطيني لديه فرص وانتماء كبير للعودة والعمل والاستثمار في الوطن.

وهنا لا بد من التفريق بين التوسع والهروب للاستثمار في الخارج ،فالتوسع وفتح اسواق وعمل فروع في بعض الدول العربية والاجنبية هذا امر جيد،مثل صناعات الادوية مصانع ادوية فلسطينية اقامت مصانع في الاردن وفي مالطة،وفي الجزائر ،وهذا مهم ولا يعتبر هروبا بل يعد استثمارا لمصنع فلسطيني .

فالحديث عن منتجات دوائية فلسطينية عليها طلب ويتهافت عليها التجار والدول ،وصناعة الادوية ليست سهلة لا بل و بجودة عالية وعالمية تصدر للدول الكبرى وفي الاقليم هذا فخر وعمل نعتز به ونجاح وتطور

### لا عمل دون مشاكل

س:وزارة الاقتصاد التي تشرف على اربع هيئات مهمة ،كانت حكرا على الرجال كيف تديرها سيده؟وما هي اهم المشاكل التي تعاني منها ؟

ج: انا اعمل بمهنية و منهجية و اركز على المهنية في العمل، صارمة جداً، لا تهزني المشاكل بل تزيدني قوة، لا يوجد عمل في الدنيا لا مشاكل فيه، وكل من يعمل يواجه مشاكل ولكن التعامل مع هذه المشاكل هو الالهم، ودعم الموظفين المهنيين في الوزارة والهيئات التي اديرها ودعم القطاع الخاص الفلسطيني ساعدني وسهل مهمتي، ودفعني لتحقيق ما حققناه في الفترة الماضية.

س: ما هي رؤيتكم للمرحلة المقبلة في ظل الحديث عن إدارة اميركية جديدة وحكومة يمينية متطرفة وتعقيدات وإجراءات إسرائيلية لمعاكبة السلطة على توجيهها للمؤسسات الدولية وقرار مجلس الامن ٢٣٣٤ ضد الاستيطان؟

ج: نحن نلتزم بقرارات الشرعية الدولية ونتوقع من الإدارة الأمريكية الجديدة أيضاً أنها ستدعم توجهات المجتمع الدولي، ومن ضمنها قرار ٢٣٣٤، حيث أن الاستيطان هو عقبة نحو تحقيق حل الدولتين وتحقيق السلام في المنطقة، ونتطلع إلى جميع الدول بالالتزام بهذا القرار وإلى تطبيق آليات لتنفيذه من خلال سحب الشركات التي تستثمر في المستوطنات ومقاطعة بضائع المستوطنات وحظر دخولها إلى الأسواق الدولية.

## التبادل التجاري

س: ماذا عن التبادل التجاري مع الدول العربية والجوار؟

ج: لدينا علاقات اقتصادية وتبادل تجاري مع اكثر من ٨٠ دولة، وهناك إمكانية وفرص كبيرة لتطوير ومضاعفة الصادرات، وكذلك هناك علاقة مميزة مع الاشقاء في الاردن، فالاردن بوابتنا للعالم.

س: اين دور وزارة الاقتصاد الفلسطينية من الوضع الاقتصادي الصعب في القدس؟ وضع الاسواق القديمة والاقتصاد الفلسطيني منهار وهناك عشرات المحال التجارية التي اغلقت بضغط وجراء الضغوط الإسرائيلي؟

ج: الاقتصاد المقدسي نوليه اهمية خاصة. وقد عملنا على تنظيم دور الغرفة التجارية في القدس للقيام بدورها المنوط بها بفعالية، كذلك تقدمت الحكومة بمساعدات مالية بقيمة ٣ الاف دولار لكل تاجر، وحالياً نعمل مع جميع المانحين لدعم القدس وتنسيق هذا الدعم ليشمل كل القطاعات ووضع خطة لتنمية الوضع الاقتصادي في القدس والنهوض بها.

وليصبح النمو الاقتصادي جيدا ،لدينا خطة لتقديم رزمة حوافز جيدة للتجار والمستثمرين في القدس وهي حاليا قيد الدراسة من قبل الحكومة الفلسطينية .

## اقتصادنا والتنافسات العالمية

س:اين يقف الاقتصاد الفلسطيني من مؤشرات التنافسية العالمية ؟

ج:النمو الاقتصادي ٣،٩ يظهر قوة وحيوية الاقتصاد الفلسطيني ،فمنونا واقتصادنا افضل من بعض الدول المحيطة والاقليم ،مع العلم انها دول مستقلة وقائمة ولا تواجه احتلالا وعراقيله، ووضعنا الاقتصادي ينمو ويتطور ويدخل مراحل متطورة ،نشارك في الاقتصاد العالمي ولو بجزء يسير، بدليل الاتفاقيات العالمية واتفاقيات وقعنا عليها مع عشرات الدول المتقدمة.

في العام ٢٠١٦ حوار اقتصادي مع الامريكان، لجنة مشتركة فلسطينية روسية .

وتوصلنا الى اتفاق مع الروس والاوروسية لاعفاء البضائع الفلسطينية من الجمارك.

تم توقيع اتفاقية اعفاء جمركي وحماية الاستثمارات المتبادلة مع روسيا.

وتم توقيع اتفاقية بين هيئة المناطق الصناعية وهيئة المناطق الصناعية الحرة الروسية.

كما وقعنا اتفاقية تعاون مع البرتغال .

كذلك قمنا باحياء الاتفاقيات الموقعة مع العديد من الدول من ضمنها الاتفاقية الموقعة مع روسيا منذ ٢٠٠٥، والاتفاقية مع الصين والاتفاقيات الموقعة مع الدول العربية، فبعض الدول لا تقوم بالالتزام بتطبيق هذه الاتفاقيات .

س:كيف تقيمين العلاقات مع البنك الدولي؟

ج:جيدة ،رغم ان المؤشر للعام ٢٠١٦ احبطنا،ولم تكن النتائج كما توقعنا،فقد قمنا باجراءات عديدة لتطوير بيئة الاعمال، ولكن تبين ان البنك استخدم آلية جديدة تبين اثرها ان كل الدول تراجعت،حتى ان المسؤولين في البنك اتصلوا يؤكدون لنا ان الاقتصاد الفلسطيني لديه القابلية للنمو وحقق تقدما بشكل ملحوظ في البيئة القانونية والاجراءات والتطبيقات،وان الآلية الجديدة هي التي انعكست على الوضع العام لمعظم الدول .

وهناك مشاور مستمر ودعم كبير للاستراتيجية التي ننتهجها ونعمل وفقها ولاجندة وزارة الاقتصاد.